

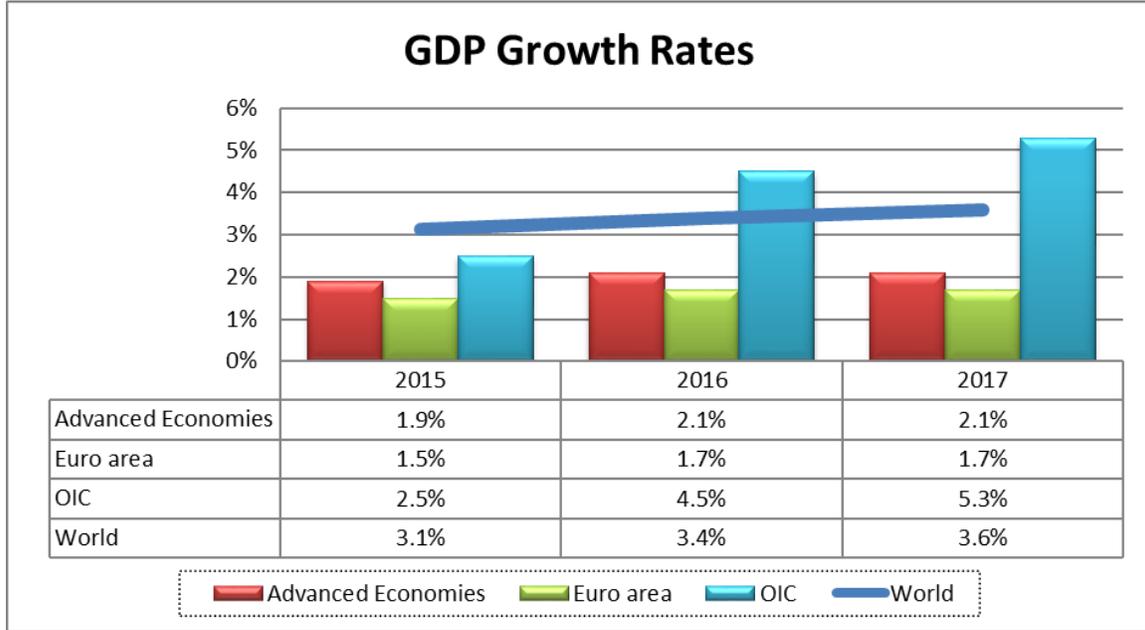
نبذة عن التعاون المالي مقدمة من

مكتب تنسيق الكومسيك

الاقتصاد العالمي مستمر في التعافي بصورة معتدلة. ومن المتوقع أن يرتفع النمو في الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً حذراً في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦. وعلى الرغم من وجود هيكل متعدد الأقطاب يتباين تبعاً للمنطقة والاقتصاد، إلا أن ثمة آفاق مستقبلية اقتصادية ضعيفة تسود الأسواق الناشئة بصفة عامة، ويرجع ذلك إلى تراجع لمعدلات النمو استمر على مدى خمس سنوات.

- سوف يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة ٢,٨ في المائة في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تراجع معدل البطالة دون ٥% لأول مرة منذ الأزمة المالية التي اندلعت في عام ٢٠٠٨. وفي ضوء التطورات الأخيرة في اقتصاد الولايات المتحدة، رفع الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة من الحد الأدنى الأقرب إلى الصفر لأول مرة منذ عام ٢٠٠٦.
- يؤدي التباطؤ التدريجي في النشاط الاقتصادي وإعادة توازنه في الصين إلى تقليل الاستثمار في السلع الاستهلاكية وتصنيعها وكذلك الخدمات. ومن المتوقع أن ينخفض النمو العام في الصين تدريجياً في السنوات التالية بحيث يبلغ ٦ في المائة في عام ٢٠١٧.
- سوف تستمر السياسة النقدية التوسعية للبنك المركزي الأوروبي حتى شهر مارس/ آذار ٢٠١٧ بقيمة ستين مليار يورو كل شهر. وخفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في منطقة اليورو إلى صفر لدعم التعافي الاقتصادي في المنطقة في شهر مارس/ آذار ٢٠١٦. وعلى الرغم من التخفيف النقدي، ما زال التضخم في منطقة اليورو يأخذ مساراً غير منتظم. وبلغ معدل التضخم ٠,٢ تحت الصفر في المائة في شهر فبراير/ شباط ٢٠١٦. من ناحية أخرى، تشهد الشروط الائتمانية تحسناً كما أن الطلب على الائتمان آخذ في الارتفاع، إلا أن الدين الحكومي والبطالة والنمو الاسمي المنخفض كلها عوامل تمثل مخاطر هبوط الأسعار هبوطاً حاداً في منطقة اليورو.
- سيكون متوسط معدل النمو في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي معتدلاً في عام ٢٠١٥، لكنه سيتسارع في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بمعدل نمو ٤,٥ و٥,٣ في المائة على الترتيب.

الشكل (١): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

وضع استراتيجيات التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

يعد التمويل الإسلامي أحد الموضوعات ذات الأهمية البالغة بالنسبة لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي، والذي تم تأسيسه تماشياً مع تنفيذ استراتيجية الكومسيك. وانعقد الاجتماع الثالث لفريق العمل المعني بالتعاون المالي وكان موضوعه "إدارة المخاطر في أدوات التمويل الإسلامي". وانعقد الاجتماع السادس وكان موضوعه "وضع استراتيجيات التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". بالإضافة إلى ذلك، كرّس فريق العمل المعني بالتعاون المالي اجتماعاته الثلاثة المقبلة للأبعاد المتعددة للتمويل الإسلامي.

لقد أصبح التمويل الإسلامي جزءاً مهماً من النظام المالي العالمي، وأصبح بكل تأكيد أحد مكوناته الأسرع نمواً خلال العقود القليلة الماضية. وفي أعقاب الأزمة المالية، ثار الجدل مجدداً بشأن الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل الإسلامي، بمبادئه الأخلاقية الراسخة وأسلوبه الذي يبنّي على الأصول، في تحقيق الاستقرار للنظام المالي العالمي.¹

¹ تقرير الآفاق المستقبلية المالي للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

وعلى الرغم من ذلك، كان النمو الذي حققه التمويل الإسلامي مقتصرًا في الغالب على عدد محدود من المناطق. والفرصة متاحة أمام صناعة التمويل الإسلامي كي تحقق مزيدًا من النمو عن طريق زيادة الوعي العام، بالإضافة إلى بناء بنية تحتية مالية أكثر قوة، وكذا تدعيم وسائل تطبيق الشفافية والالتزام بالشريعة والمبادئ الإسلامية. وفي هذا الصدد²، ومن أجل استغلال هذه الفرصة الاستغلال الأمثل، فإن وضع استراتيجية وطنية للتمويل الإسلامية يكتسب أهمية خاصة من أجل تعزيز صناعة التمويل الإسلامي.

من ناحية أخرى، تواجه الدول الأعضاء بعض التحديات والمشكلات؛ من بينها:

- ضعف النظم التنظيمية
- عدم كفاية البنية التحتية للحكومة الشرعية
- عدم كفاية البنية التحتية المؤسسية اللازمة
- عدم كفاية الأدوات والخدمات المالية الإسلامية
- عدم كفاية البرامج الأكاديمية والتدريبية المتخصصة في مجال التمويل الإسلامي
- عدم كفاية المبادرات؛ أي حملات زيادة الوعي العام لنشر التمويل الإسلامي
- عدم كفاية استراتيجيات/ سياسات التمويل الإسلامي المتنوعة التي تستهدف حاجات المستثمرين المتعددة
- عدم كفاية وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل
- انخفاض مستوى تكامل التمويل الإسلامي مع النظام المالي العالمي
- عدم كفاية إطار السيولة للبنوك الإسلامية
- عدم كفاية البحوث والمناقشات الفكرية عالية الجودة

ومن ثم يتوجب وضع استراتيجية وطنية للتمويل الإسلامي من أجل مواجهة هذه التحديات والمشكلات؛ وسيكون من شأن هذه الاستراتيجية أن تلعب دورًا مهمًا يتمثل في تقديم خريطة طريق

HASSAN Prof. M. Kabir (2016), Developing Islamic Finance Strategies in the OIC Member Countries²

لصناعة التمويل الإسلامي، وكذا تسهيل وضع الإطار القانوني والتنظيمي والإشرافي اللازم، إلى غير ذلك.

ووفقاً لدراسة تحليلية بعنوان "وضع استراتيجيات التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، ناقشها الاجتماع السادس لفريق العمل المعني بالتعاون المالي الذي انعقد بتاريخ ١٧-١٨ مارس/ آذار ٢٠١٦ في أنقرة، أشارت إجابات الدول الأعضاء على الاستبيان الذي وزعه مكتب تنسيق الكومسيك إلى أن جامبيا وإندونيسيا وباكستان وقطر وتونس وتركيا وأوغندا لديها استراتيجية/ خطة/ وطنية أو عمل وطني لتطوير التمويل الإسلامي.

وتكشف الدراسة المذكورة خريطة طريق لوضع استراتيجيات التمويل الإسلامي. وقد صُممت خريطة الطريق وفقاً لست مكونات: التنظيم، والشريعة، والبنية التحتية، والمنتجات والخدمات، والمبادرات، وتنمية المواهب. كما تشمل الدراسة ٢٤ توصية بشأن السياسات تحت كل مكون من مكونات خريطة الطريق من أجل وضع استراتيجيات التمويل الإسلامي.

• الأصول المالية الإسلامية

وفقاً لتقرير التمويل الإسلامي العالمي لسنة ٢٠١٥، فإنه في حين حقق حجم إمكانات صناعة الخدمات المالية الإسلامية نمواً من ٤ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩ إلى ٦,٤٥١ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٤، بمعدل نمو سنوي ١٠%، بلغ الحجم الفعلي لهذه الصناعة ١,٩٨٤ تريليون دولار أمريكي. فالهوة بين الحجم الممكن والحجم الفعلي أكثر من ضعف الحجم الفعلي لهذه الصناعة. وأخفقت صناعة الخدمات المالية في مجارة الطلب المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية^٣. ويقود هذا القطاع قطاع الأعمال المصرفية الإسلامية (بنسبة ٧٥%) وسوق الصكوك العالمية (بنسبة ١٥%).

الجدول (١): الحجم الممكن والحجم الفعلي لصناعة الخدمات المالية الإسلامية

2014	2013	2012	2011	2010	2009	
6.5	5.9	5.3	4.84	4.4	4.0	الحجم المحتمل لصناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية (بالتريليون دولار)

³ التقرير العالمي للتمويل الإسلامي ٢٠١٥

						أمريكي)
1.9	1.8	1.6	1.4	1.1	1.0	الحجم الفعلي لصناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية (بالتريليون دولار أمريكي)
4.6	4.1	3.7	3.04	3.3	3	فجوة الحجم (بالتريليون دولار أمريكي)
9.3	12.3	20.2	19.1	9.9	26	النمو في الحجم الفعلي لصناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية (%)
16.1						متوسط معدل النمو في الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٤ (%)
13.5						فترة اللحاق على أساس نمو بنسبة ١٠% في الحجم الممكن ونمو بنسبة ٢٠% في الحجم الفعلي (بالسنوات)
22						فترة اللحاق على أساس نمو بنسبة ١٠% في الحجم الممكن ونمو بنسبة ١٦,١% في الحجم الفعلي (بالسنوات)

المصدر: المعهد الدولي للبحث العدلي *GIFR* - ٢٠١٥

أرقام مالية مختارة

• القطاع المصرفي في الدول الأعضاء

وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي، يقل متوسط الائتمان المحلي المقدم من القطاع المالي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بكثير عن ١٠٠%. وبلغت نسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول ذات الدخل المرتفع الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي^٤ ٥٠,٧٠% في عام ٢٠١٤، في حين بلغت نسبة الدول ذات الدخل المنخفض الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ١٨,٣% فقط لنفس العام. بالإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لبقية دول العالم ٦١,٣% في حين بلغ متوسط منظمة التعاون الإسلامي ٣٣,٢% في عام ٢٠١٤.

وقدّر إجمالي أصول القطاع باعتباره الشريحة الأكبر من صناعة التمويل الإسلامي العالمية بمبلغ ١,٥ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٤^٥. وبلغ معدل النمو السنوي المركب ١٦%^٦ في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤.

⁴ انظر الملحق ١ للتجمعات القطرية

⁵ التقرير العالمي للتمويل الإسلامي ٢٠١٥

⁶ تقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية ٢٠١٦

• الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ووفقاً لقواعد بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ارتفع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منظمة التعاون الإسلامي من نحو ١٥,٤ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٤ إلى ١٣٢,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٤. وكان نصيب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ٦,٠% في عام ١٩٩٤ و ١٠,٨% في عام ٢٠١٤. وفيما يتعلق بتوزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كما هو الحال في المجاميع الكبرى الأخرى للاقتصاد الكلي لدول منظمة التعاون الإسلامي، نجد أن عدد محدود من الدول الأعضاء هو الذي يقوم بجذب أغلب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فقد مثلت الدول الأعضاء الخمس الرائدة^٧ ذات النصيب الأكبر في التدفقات الداخلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة مجتمعةً ٤٩% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي، في حين مثلت الدول العشر الرائدة ٧٠%.

• الاحتياطات الدولية (بما فيها احتياطي الذهب)

بلغت قيمة الاحتياطات العالمية - بما فيها احتياطي الذهب - ١٢,٥ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٤. وبلغت قيمة إجمالي احتياطات دول منظمة التعاون الإسلامي ١,٨ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٤. من ناحية أخرى، فإن نصيب دول منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي احتياطات الدول النامية قد انخفض من ٢٣,٤% إلى ٢٢,٩% خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٤^٨.

جهود التعاون المبذولة تحت مظلة الكومسيك

يعتبر التعاون المالي أحد مجالات التعاون الهامة بالنسبة للكومسيك. وفي الأعوام الأخيرة، تم تكثيف الجهود المبذولة لتعزيز التعاون المالي تحت مظلة الكومسيك. وتُبدل هذه الجهود في إطار فريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي، وآلية تمويل المشروعات للكومسيك، ومنتدى التعاون بين بورصات الدول الأعضاء، ومنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال، والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية.

⁷ إندونيسيا، وتركيا، وماليزيا، والإمارات العربية المتحدة، وكازاخستان.
⁸ تقرير الآفاق المستقبلية للاقتصادي لمنظمة التعاون الإسلامي ٢٠١٥، مركز أنقرة

• استراتيجية الكومسيك: التعاون المالي

حددت استراتيجية الكومسيك، التي اعتمدها الجلسة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي في عام ٢٠١٢، مجال التعاون المالي واحدًا من مجالات التعاون للكومسيك. وتحدد الاستراتيجية توطيد أواصر التعاون المالي بين البلدان الأعضاء" هدفًا استراتيجيًا للكومسيك في هذا المجال، وعرفت كذلك مجالات التعاون التنظيمي والرقابي"، و"تدفقات رؤوس الأموال"، و"الحضور البارز للأسواق المالية"، و"التدريب وأنشطة البحث والتطوير والإحصائيات" بأنها مجالات ذات مردود داخل قطاعها المالي، وحددت عددًا من النتائج المرقبة لكل منها.

• فريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي

وفي إطار تفعيل استراتيجية الكومسيك لتحقيق أهداف التعاون المالي، تم تأسيس فريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي ليكون منبرا يستطيع من خلاله الخبراء من الدول الأعضاء مناقشة قضايا قطاع التمويل المشتركة فيما بينهم، وكذا تبادل المعارف والخبرات بشكل منتظم.

وعقد الاجتماع السادس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي في ١٧-١٨ مارس/آذار ٢٠١٦ في أنقرة تحت عنوان "وضع استراتيجيات للتمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وقد أعدت الدراسة التحليلية بعنوان "وضع استراتيجيات التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" لإثراء المناقشات خلال الاجتماع. كما أعدت "أعمال الاجتماع السادس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي" لتعكس نتائج الاجتماع.

كما تناول الاجتماع السادس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي النظر في الإعدادات للجلسة الوزارية لتبادل الآراء للدورة الثانية والثلاثين للكومسيك المقرر عقدها بعنوان "وضع استراتيجيات التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة الكومسيك" تماشيًا مع قرار الدورة الحادية والثلاثين للكومسيك. وفي هذا الإطار، انتهى المشاركون، في ضوء المناقشات التي أجريت خلال الاجتماع السادس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي وتقرير البحث المعد خصيصًا لهذا الاجتماع، إلى بعض التحديات والمشكلات، بالإضافة إلى الخيارات الممكنة بشأن السياسات فيما يتعلق بوضع استراتيجيات التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء^٩.

^٩ رجاءً، انظر المحضر الخاص بالاجتماع السادس لفريق العمل المعني بالتعاون المالي

وسوف يعقد الاجتماع السابع لفريق العمل المعني بالتعاون المالي في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦ في أنقرة بعنوان "البنیان المالي الإسلامي الوطني والعالمي: مشكلات وحلول ممكنة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". ويمكن الاطلاع على كافة الوثائق المعدة لاجتماعات فريق العمل على الموقع الإلكتروني للكومسيك (www.comcec.org).

• آلية تمويل مشروعات الكومسيك

تتمثل الآلية الثانية لتفعيل استراتيجية الكومسيك في إدارة دورة المشروعات. وفي إطار هذه الآلية، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحًا لمشروعات التعاون التي تقيمها الدول الأعضاء التي سبق أن تم تسجيلها لدى فريق العمل المعني بالتعاون المالي، وكذا المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري. ويتعين على المشروعات المزمع تمويلها أن تتماشى مع أهداف استراتيجية الكومسيك ومبادئها.

وبعد النجاح في تنفيذ دعوتين للمشروعات ضمن نطاق آلية إدارة دورة المشروعات، تم إطلاق الدعوة الثالثة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥. وقد أُعلن عن القائمة النهائية لآلية إدارة دورة المشروعات بتاريخ ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦. وفيما يتعلق بمجال التعاون المالي، وقع الاختيار في التصنيفات النهائية على مشروع جامبيا ومركز أنقرة بعنوان "تحسين الإطار المؤسسي للتمويل الإسلامي" ووضع قاعدة بيانات للصناعة المالية الإسلامية في دول منظمة التعاون الإسلامي". ومن المتوقع تنفيذ المشروعين والانتهاء منهما في عام ٢٠١٦.

- **الجهود المستمرة المبذولة تحت مظلة الكومسيك**
- **منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:** بدأت الكومسيك عملية التعاون فيما بين البورصات في عام ٢٠٠٥، وذلك تماشياً مع القرار الصادر عن الدورة العشرين للكومسيك. وقد عقد المنتدى حتى الآن تسعة اجتماعات. وعقد الاجتماع التاسع للمنتدى بتاريخ ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥ في اسطنبول. وفي اجتماعه التاسع، كلف المنتدى مجموعة العمل المعنية بالمشورات بالتعاون مع فرق مؤشرات داو جونز ستاندرد آند بورز في استكشاف مستوى الطلب على المؤشرات الفرعية في الأسواق. فإذا كان هناك طلب كافٍ لإنتاج المنتج، سيقوم فريق العمل بالعمل على إطلاق المؤشرات الفرعية ونشرها، وهو ما سيشمل شركات من أسواق ناشئة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. كما أسهب الاجتماع في تناول تقرير جدوى إنشاء بورصة للذهب بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والذي أعدته بورصة اسطنبول باعتبارها منسق المنتدى بناءً على الطلب الذي طرح في الدورة الحادية والثلاثين للجنة متابعة الكومسيك. ويرى المنتدى أن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من الدراسة، وأن تكوين فريق عمل يتألف من الدول الأعضاء الرائدة بشأن تداول الذهب سيكون خطوة مفيدة. ولتحقيق هذه الغاية، تم تغيير اسم فريق العمل المعني بالسلع إلى "فريق العمل المعني بالمعادن الثمينة" وستقوده بورصة اسطنبول.

ويمكن الاطلاع على المعلومات التفصيلية بشأن أنشطة المنتدى على الموقع الإلكتروني:
www.oicexchanges.org

- **منتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال:** تم إنشاء منتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال في عام ٢٠١١ تماشياً مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة السابعة والعشرين للكومسيك. وقد عقد المنتدى أربعة اجتماعات حتى يومنا هذا. وعقد الاجتماع الرابع لمنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال بتاريخ ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥ في اسطنبول.

وفي اجتماعه الرابع، أسهب الاجتماع في نتيجة تقرير الأمانة العامة للمنتدى بعنوان "مبادرة البورصة العقارية للدول الأعضاء في الكومسيك" بناءً على الطلب المقدم في الدورة الحادية والثلاثين للجنة

متابعة الكومسيك. كما ركز الاجتماع على أنشطة فرق العمل المعنية بكل من "تطوير السوق" و"التمويل الإسلامي" و"التتقيف المالي" في عام ٢٠١٥. وتحت مظلة أنشطة المنتدى، تم إعداد تقرير بعنوان "متطلبات الشفافية وأنظمة الإفصاح العام" (فريق العمل المعني بتطوير السوق) وتقرير بعنوان "قضايا رئيسية في تحسين التتقيف المالي في أسواق الأوراق المالية" (فريق العمل المعني بالتتقيف المالي)، وتم تقديم التقريرين إلى الاجتماع الرابع للمنتدى.

ويمكن الاطلاع على التفاصيل المتعلقة بأنشطة المنتدى على الموقع الإلكتروني للمنتدى (www.comceccmr.org).

- **التعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية:** وفقا لقرار الكومسيك ذي الصلة الصادر عن دورتها الرابعة والعشرين، أعيد تنشيط أشكال التعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية في الدول الأعضاء. وقد عقد ١٤ اجتماعاً حتى الآن. وكان من المخطط أن يعقد الاجتماع الخامس عشر بتاريخ ٢٣-٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥، ولكن تم تأجيله إلى تاريخ لاحق. ويمكن الاطلاع على المعلومات التفصيلية فيما يتعلق بالتعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية على الرابط الإلكتروني: <http://www.sesric.org/activities-cb-meetings.php>.

الملحق (١)

الجدول (٢): تصنيف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

عدد الدول	الدول	الفئات
15	أفغانستان وبنين وبوركينا فاسو وتشاد وجزر القمر وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموزمبيق والنيجر وسيراليون والصومال وجامبيا وتوجو وأوغندا	مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ١٠٤٥ دولار أمريكي أو أقل
19	بنغلاديش والكاميرون وكوت ديفوار وجيبوتي وجمهورية مصر العربية وجويانا واندونيسيا وجمهورية قرغيزيا وموريتانيا والمغرب ونيجيريا وباكستان ودولة فلسطين والسنغال والسودان والجمهورية العربية السورية وطاجيكستان وأوزباكستان واليمن	مجموعة الدول ذات الدخل دون المتوسط من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ١٠٤٦ إلى ٤،١٢٥ دولار أمريكي
16	ألبانيا والجزائر وأذربيجان والجابون وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والأردن وكازاخستان ولبنان وليبيا وماليزيا وجزر المالديف وسورينام وتونس وتركيا وتركمانستان.	مجموعة الدول ذات الدخل فوق المتوسط من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ٤،١٢٦ إلى ١٢،٧٣٦ دولار أمريكي
7	البحرين وبروناي دار السلام والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.	مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ١٢،٧٣٦ دولار أمريكي فأكثر

